

خاتمة

تمخض البحث عن مجموعة من النتائج أوجزها في الآتي:

1/ إن التداولية تعنى بدراسة اللغة ومتداوليها أثناء الاستعمال وهي بذلك ترفض فكرة أن اللغة وحدها هي الكفيلة بالدراسة العلمية التي جاء بها دوسوسير .

2/ عرف العلماء العرب مفهوم التداولية أثناء دراستهم للظواهر اللغوية حيث درسوا مقاصد المتكلم وما توليه من دور لتغيير الحركة الإعرابية ، ذلك التغيير من شأنه أن يؤدي إلى معنى معين يفهمه المخاطب فتحصل لديه فائدة خاصة.

3/ إن فائدة المخاطب ومقاصد المتكلم تقابلها قاعدة عامة بنى عليها النحاة قواعدهم وهي قاعد (أمن اللبس) وهي ما يقابلها عند أصحاب أصول الشريعة (لا ضرر ولا ضرار) إذ إن أمن اللبس قاعدة إذ تقوم عليها اللغة بل قوام نظامها وهو غاية كل مستعملي اللغة من الوصول إلى أهدافهم .

4/ إن المتكلم أثناء نطقه للعبارة اللغوية لابد أن يسبق ذلك النطق تدبر ودراية بأحوال المخاطب فالعبارة اللغوية تكون حسب ما يقتضيه المقام وأحوال المخاطب .

5/ بين البحث العلاقة التلازمية بين المسند والمسند إليه وافتقار كل طرف منهما إلى الآخر ليكون كلاما مفيدا ، وأن هذه العلاقة البنائية بينهما هي التي دفعت النحاة إلى عد هذه العناصر عمد الجملة .

6/ إن الإفادة مرتبطة بالبنية التركيبية فالكلمات المفردة تحمل معاني ودلالات لكنها لا تحقق فائدة لدى المخاطب لذلك كان موضوع النحو هو التركيب والجملة في حد ذاتها.

7/ لم يتناول النحاة الإفادة إلا مربوطة بالقصد لكونها لا تتحقق إلا على طريقه ، وبذلك جعلوا من هذه العلاقة التلازمية أساسا في التقعيد النحوي .

8/ تؤكد لنا التداولية العربية على الصلة الوثقى بين النحو وعلم المعاني إذ لا يجوز الفصل بينهما وإلا كان ما نقوله رموزا لا تحمل أي معنى وهذا ما أشارت إليه بحوث عبد القاهر الجرحاني ، النحو عنده ليس تتبعا ومطاردة للحركة الإعرابية بل وظيفته الأساسية إبراز الفروق بين المستويات التداولية للتركيب بحسب الأنماط المقامية التي ترد فيها تطبيقا لقاعدة (لكل مقام مقال)

9/ مما يدل على أن النحاة كانوا حريصين على الاهتمام بالمتلقي وما يلقي إليه في استنباطهم للأحكام اهتمامهم بالحواس كالسمع والبصر بالإضافة إلى الحركات الجسمية والمسافة الفاصلة بين المتكلم والمخاطب ، فكلها عوامل خارجة عن نطاق اللغة إلا أن النحاة وضعوها نصب أعينهم لما لها من أثر في العملية التواصلية.